١٥

انتخاب محمَّد بن عبد الله الخليلي إماما، قراءة تحليليَّة

أ. فوزي بن يونس بن حديد
إمام وخطيب - سلطنة عُمان
abuadam22f@gmail.com
إشراف: د. أحمد بن مهني مصلح

ملخَّص:

يقدم البحث قراءة تحليليَّة لطريقة انتخاب محمَّد عبد الله الخليلي إماما، في خضمِّ تفاعل الحياة السياسيَّة في عُمان في القرن العشرين مع الواقع الاجتماعيِّ. وقد استعملت الورقة البحثيَّة المنهج الوصفيِّ والتحليليِّ، إذ إنَّ الأحداث أغلبها مدوَّن في الكتب، مع إضافة المقارنة والتحليل لبيان القيمة التاريخيَّة لحدث انتخاب الإمام الخليليِّ. يتناول البحث أولا الوضع السياسيَّ في عُمان الداخل قبل عمليَّة الانتخاب، إذ كانت عُمان قبل تعيين الإمام سالم بن راشد الخروصي تعيش اضطرابات سياسيَّة واجتماعيَّة، كادت تفتك بعُمان بأسرها؛ صراعات على السلطة، وحروب دامية هنا وهناك، كلُّ ذلك كان كافيا لأن يعلن الإمام السالميُّ تعيين سالم بن راشد الخروصي إماما للمسلمين، فسار في المسلمين سيرة حسنة عادلة، إلَّا أنَّه غُدر به ومات مقتولا. وباغتياله، فرغ منصب الإمامة وعاشت عُمان حالة ترقب. ثم يتناول البحث ترشيح محمَّد بن عبد الله الخليلي للإمامة، إذ اجتمع أهل الحلِّ والعقد من العلماء الأخيار لاختيار إمام، ونظرا لما يتمتَّع به الإمام محمَّد بن عبد الله الخليلي من صفات خَلقيَّة وخُلقيَّة فائقة، اختارته الصفوة من العلماء لهذا المنصب العظيم. وتوصَّل البحث إلى أنَّ عمليَّة الانتخاب قد أخذت طريقة مناسبة، كانت أكثر فاعليَّة، وتركت نتائج مثمرة على الحالة الأمنيَّة والاقتصاديَّة، في ضوء ظروف ذلك العصر واستثناءاته.

كلمات مفتاحيَّة: الإمام الخليلي. إمامة. انتخاب. شورى. ديموقراطيَّة.

مقدِّمة:

كانت عُمان قبل تعيين الإمام سالم بن راشد الخروصي تعيش اضطرابات سياسيَّة كبيرة. إذ قامت حروب أهلية بعد انهيار دولة اليعاربة إن صح التعبير قوامها طرفان عصيّان على الإمامة، هما الغافريَّة والهناويَّة. وبقيت عُمان تعاني صراعات قبلية مميتة مات في هذه الحروب خيرة العلماء، وحدثت ما يشبه الفتنة التي كادت تفتك بعُمان بأسرها. صراعات على السلطة وحروب دامية هنا وهناك، كل ذلك كان كافيا بأن يجعل الغازي الخارجي يطمع في السيطرة على منجزات البلاد بعد المكاسب العظيمة التي حققها أبناؤها.

غير أن الموازين لم تكن في صالح التَّدخُّل الأجنبي، فقد تنبّه على ذلك الإمام السالمي ﷺ واستجمع قواه وشاور من كان له نفوذ وقوة في قبائلهم ليعلن عودة الإمامة من جديد عبر المسالك المعروفة عند الإباضيَّة، وبعد تشاور ارتضوا تعيين سالم بن راشد الخروصي ﷺ إماما للمسلمين فسار في المسلمين سيرة حسنة، وبسط الأمن والأمان في ربوع عُمان ماعدا الساحل الذي كان يسيطر عليه السلطان، ولكن يد الغدر كانت تترصده رغم عدله، ولم ينج الإمام سالم من الاغتيال على يد أحد الرعاع.

ولما فرغ منصب الإمامة باغتيال الإمام سالم بن راشد الخروصي ﷺ، اجتمع أهل الحل والعقد من العلماء الأخيار لاختيار إمام، كان الاجتماع أشبه باجتماع سقيفة بني ساعدة، اتبعوا نهج الاختيار والتكليف من فئة مهمة من المجتمع وهم أخيارهم وأعلمهم وأفقههم بالحياة. ونظرا لما يتمتع به محمَّد بن عبد الله الخليلي من صفات خَلقية وخُلقية فائقة تؤهله لأن يكون في هذا المنصب باقتدار، اختارته الصفوة من العلماء عملا بالمهمة الصعبة الملقاة على عاتقهم وتحملوها دنيا وأخرى. وفي هذا الصدد يقول يوسف الخميسي: "ولما كادت أن تتحطم - يقصد بيضة الإسلام- أرسل الله لها (محمَّد الخليلي) فمسح عنها ظلمات البحر ومهّد لها طريق العلم، وحطّم بإرادته صخور الجهل والأمية، ومضت تجوب البحار والمحيطات ترفعها موجة وتخفضها موجة أخرى"[1].

١) الخميسي، يوسف بن ناصر: ولادة عاصمة الثقافة الإسلاميَّة، ط١، بيت الغشام للنشر والترجمة، مسقط، ٢٠١٥م، ص٩٧.

هذا البحث عبارة عن قراءة تحليلية لانتخاب محمَّد بن عبد الله الخليلي ﷺ، والظروف الاستثنائية المحيطة في ذلك الوقت. والطريقة التي اتبعها العُمانيُّون في انتخابه، متبعا أسلوب التحليل والمناقشة، مبينا التحوّل الديمقراطي الجوهري (الدراماتيكي) في الحياة السِّياسيَّة في عُمان في القرن العشرين ومقارنا ذلك بالحكم السياسي المعاصر. وقد قسمت البحث إلى مبحثين وهما: الوضع السياسي في عُمان مطلع القرن العشرين، وترشيح محمَّد بن عبد الله الخليلي للإمامة، وذكرت طرق العمليَّة الشورية التي تمت في ذلك الوقت من اجتماع خيرة علماء عُمان وتهيئة الوضع لانتخاب إمام جديد، وتعيين محمَّد بن عبد الله الخليلي إماما.

ولا شك أن هذا النوع من البحث يعتمد على الحدس باعتباره قد سلك مسلك التحليل والمقارنة، وهذه صعوبة في حدّ ذاتها؛ لأنَّها تعتمد في الأساس على المناقشة رغم توافر المصادر والمراجع التي تحدثت عن هذه الشخصيَّة العظيمة. ولا يفوتني أن أشكر الدكتور الشيخ أحمد بن مهني مصلح على ملاحظاته وتشجيعه.

الوضع السياسي في عُمان مطلع القرن العشرين:

بعد اغتيال الإمام عزان بن قيس وتحديدا سنة ١٨٧١م، انهار نظام الإمامة في عُمان بعد أن شهدت الفترات الماضية ولادة هذا النظام منذ القرن الثاني للهجرة النبوية الشريفة. حيث واجه صعوبات جمة محورها اختيار الإمام الذي سيحكم المسلمين. وقد تفرّد الإباضيَّة بالالتزام بنظام الخلافة الراشدة. يُختار الإمام عن طريق الانتخاب من أهل الدين والصلاح أو ما يسمى بأهل الحل والعقد الذين يحرصون على أن يكون الإمام من أتقى أهل زمانه، ومن أعلمهم[١] وله مؤهلات عسكرية جيدة تؤهله للدفاع عن حرم الدولة، وفي هذا الشأن قال أبو اليقظان إبراهيم عن صفات الإمام: "من شروط الإمامة عند الإباضيَّة أن يتحلى الإمام المنتخب بصفات الكمال من الإسلام، والحرية، والعقل، والعلم، والشجاعة، والتقوى، ولا يشترطون العصمة إذ لا معصوم غير الأنبياء والملائكة عندهم"[٢].

١) غباش، د. حسين: عمان الديمقراطية الإسلاميَّة، تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث، ط٣، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ١٩٩٩، ص٧٠.

٢) أبو اليقظان، إبراهيم: سليمان الباروني باشا في أطوار حياته، الدار العمانية، ١٣٧٦هـ/١٩٥٦م، ج٢، ص٥٨.

ومن خلال هذا النظام استطاع الإباضيَّة في المشرق والمغرب أن يتميزوا سياسيا، إذ أنشؤوا مرجعية سياسيَّة تعتمد على أربعة مسالك وهي: الدفاع، الظهور، الشراء، الكتمان[1]. وفي كل مرحلة من هذه المراحل شروط ومقومات تحفظ كيان الدولة من الانهيار. وعلى مدى التاريخ الإباضي ومنذ نشأته في القرن الأول الهجري استطاع الإباضيَّة أن يكرسوا هذه المفاهيم الأربعة حسب الوضع السياسي القائم وأن يتكيفوا مع الواقع. وإن وقعت بعض الصدامات العنيفة إلاَّ أنَّه في الجانب الآخر كان هناك من يمارس مسلكا آخر، حتَّى كتب التاريخ أنَّهم أصحاب مبادئ سياسيَّة رفيعة المستوى يمكن أن تكون منهاجا في التعامل الدبلوماسي مع الدول الأخرى.

ومع النصف الثاني من القرن التاسع عشر ميلادي وبداية القرن العشرين شهدت عُمان تدهورا واضطرابا سياسيا كبيرا. فبعد أن فرغ منصب الإمامة باستشهاد الإمام عزان بن قيس، لم يتوافق العُمانيُّون على من سيخلفه. وإنَّما كبرت الخلافات وازدادت النزاعات بين القبائل اليمنية والقبائل النزارية، ممَّا أحدث شرخا سياسيا كبيرا وحربا أهلية استمرت سنوات عديدة، قتل فيها الكثير من أخيار عُمان. وازدادت النعرات الطائفية والقبلية حدة ممَّا أرهق البلاد وجعلها تعيش حالة من الفوضى نتيجة الحرب الأهلية التي استنزفت الدولة وأنهكتها اقتصاديا وفكريا.

كما ضعف التبادل التجاري بين المناطق الدَّاخليَّة والموانئ الساحلية نتيجة ارتفاع الأسعار ونقص النقود وغيرها من الأسباب الأخرى؛ ممَّا جعل عُمان تعيش نزاعا سياسيا مريرا، أفقدها توازنها وأجبر علماءها المخلصين على أن يجلسوا مرة أخرى لتدارس الأمر والخروج من هذه الأزمة الخانقة التي تعيشها البلاد على

---

١) "الإمامة هي رئاسة عامَّة في أمور الدين والدنيا لشخص وهي خلافة الرسول في إقامة الدين وحفظ حوزة الملة".

ينظر تفاصيل المسالك الأربعة في:

-جهلان، عدون: الفكر السياسي عند الإباضيَّة من خلال آراء الشيخ محمَّد بن يوسف اطفيش، جمعية التراث- القرارة، الجزائر، ص١٢٧ نقلا عن الشيخ محمَّد اطفيش في شرح عقيدة التوحيد ط، حجرية، ص٤٣٧، وللاطلاع على تفاصيل المسالك الأربعة ينظر: ص١٤٨-٢١٠.

- الخروصي، د. سالم بن هلال: الفكر السياسي عند الإباضيَّة والزيدية، ط١، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٦، ص٩٧-١٠٦.

- غباش: عمان الديمقراطية الإسلاميَّة، ص٦٨-٦٩.

كافة المستويات[١].

هذا الوضع ساهم إلى حد كبير في هجرة العُمانيِّين إلى الخارج للبحث عن لقمة العيش وعن مكان آمن لهم ولأسرهم بعد التوتر الأمني الشديد الذي ساد البلاد، وانعدام الأمن، وكثرة قطاع الطرق؛ ممَّا أوجد حالة من الاحتقان ممَّا يجري داخل الساحة العُمانيَّة. وكان العُمانيُّون قد رأوا في القارة الإفريقية ملاذا آمنا للعيش في جنباتها فاتخذوا من زنجبار مكان إقامة، وبرع كثيرون في التجارة وتحسنت أحوالهم وتغيرت لديهم مفاهيم الاستقرار. بل إن بعضهم هاجر إلى دول الجوار، وعمل فيها سنوات طوالا للسبب نفسه[٢]. وفي هذا الشأن يقول حمد النعماني: "أدت حالة الفقر المدقع بالداخل إلى هجرة الكثير من العُمانيِّين من شعب الإمامة للخارج بعد أن شكلت مناطق الإمامة بيئات طاردة فاتجهوا إلى شرق إفريقيا ودول الخليج؛ كسبا للرزق، وبحثا عن مستقبل واعد هناك، فالتحق الشباب بالمدارس النظامية وتعلموا العلوم الحديثة"[٣].

وظلت الأمور على حالها بين شد وجذب، إلى أن قيّض الله سبحانه وتعالى لعُمان رجلا له من الحكمة والحنكة والبصيرة ما حوّل البلاد من حال إلى حال. هذا الرجل الشهم الصادق هو الإمام نور الدين السالمي - رحمه الله تعالى - فقد كان حريصا على وحدة المسلمين على كلمة سواء، فاجتهد - وهو المتصف بالورع والتقوى والعلم والحزم والحسم- لكي يعيد الإمامة إلى مجدها الأول. وكانت نفسه تخايله وتتوق إلى إصلاح الوضع في البلاد الذي بات لا يحتمل التردد أو الانتظار. بل جاهد بنفسه لتغيير الحال والخروج من الأزمة بسلام. وبعد أن لبس جُبّة العلم، وترأس الفتوى، وتحلّق حوله الناس ازدادت ثقته بالله، وتوكل عليه وآل على نفسه "أن يقيم أود الدين ويقوّم اعوجاجه. التقى بشيوخ عصره وكاتبهم بأن يعلنوا إمامة الظهور بعُمان. فتلقى استحسان بعضهم، واعتذر بعضهم الآخر،

١) جيران لاندن، روبرت: عمان منذ ١٨٥٦ مسيرا ومصيرا، ط٥، وزارة التراث القومي والثقافة، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م، ص٤٥٣- ٤٦٨.

٢) البسام، علي بن حسين بن عبد الله: الأوضاع السِّياسيَّة والاقتصاديَّة في سلطنة مسقط وأثرها على الملاحة والتجارة في عهد السلطان تركي بن سعيد وابنه فيصل، ١٨٧٣- ١٩١٤م، ص٢٠-٢٤.

٣) النعماني، حمد بن حميد: مقال خاص كتب لموقع قلعة التاريخ على مواقع التواصل الاجتماعي بتاريخ ١٣ أبريل ٢٠١٥م. https://www.facebook.com/permalink.php?storyfbid=741182655898585&id=689938381 .023013

ولكن وعدوه خيرا. فقام بزيارة من بلده القابل بعد استقراره بها إلى تنوف، إذ التقى بالشيخ حمير بن ناصر النبهاني شيخ مشايخ بني ريام، وأبدى له رغبته في إعادة نظام الإمامة إلى عُمان"[1].

وفي هذه اللحظة التاريخية المفصلية من تاريخ عُمان الحديث استطاع الإمام نور الدين السالمي - رحمه الله -، وبفضل الثقة التي اكتسبها من الجميع سواء من الغافريَّة أو الهناويَّة ومن زعيمي الطائفتين - آنذاك - وهما الشيخ العلاَّمة عيسى بن صالح الحارثي - أمير الشرقيَّة ومعه زعماء قبائل وبطون كثيرة وهو من عائلة عريقة في الرئاسة والعلم ويمثل الطائفة الهناويَّة- والزعيم حمير بن ناصر النبهاني شيخ مشايخ بني ريام من سلالة بني نبهان ملوك عُمان في الأزمنة السابقة ومعه شيوخ وزعماء قبائل كثيرة أيضا[2]- أن يوحد الصف ويلمّ الشعث.

توافق الزعيمان وأبديا رغبتهما واستعدادهما للقيام بأعباء التجهيز لقيام الإمامة من جديد. وكان الشيخ السالمي ﷺ تساوره نفسه عن الإمام الذي سيكون رجل المرحلة المقبلة، فرأى في زوج ابنته الإمام سالم بن راشد الخروصي - رحمه الله - الرجل الأكفأ لهذا المنصب الخطير والحساس في الوقت نفسه، فأسرّ ذلك في نفسه ولم يبده لأحد حتَّى استقامت الأمور وتوافق زعماء القبائل على رغبة الإمام السالمي وخطته في إنقاذ البلاد من أتون حرب أهلية. ولما شعر الإمام السالمي بالأمان أعلن أمام هيئة العلماء أنَّه عينّ سالم بن راشد الخروصي إماما على المسلمين. وبموجب هذا التكليف لا يحق لسالم بن راشد الخروصي أن يرفض؛ لأنَّه أمر صدر من أعلى هيئة في البلاد.

ورغم ما روي عن الإمام سالم بن راشد الخروصي من أنَّه رفض العرض في البداية رفضا قاطعا، إلاَّ أن تهديد الإمام السالمي له إن لم يقبل العرض كان سببا كافيا لأن يتراجع الإمام سالم بن راشد الخروصي عن قوله ويبدي استعدادا لتحمل المسؤولية والنهوض بالدولة وتوحيد الصفوف. وهي لا شك مسؤولية صعبة تكاد تكون محالا قبل أن يمهّد الشيخ السالمي الطريق لها. ولكن رغم ذلك

---

١) السالمي، أبو بشير محمَّد بن عبد الله: نهضة عمان بحرية عُمان، من مكتبة التراث، د.ط. د.نا، ص١٤٩. وينظر: غباش: عمان الديمقراطية الإسلاميَّة، ص٢٧٦-٢٧٧.

٢) ينظر: غباش: عمان الديمقراطية الإسلاميَّة، ص٢٧٦.

كانت الصعوبات على أشدها، حيث ورد أن الإمام السالمي - رحمه الله - "أمر تلميذه الشيخ أبا زيد الريامي بسلِّ السيف والوقوف عند رأس سالم لقتله إذا رفض الإمامة؛ لأنَّه رأى في ذلك تشتيتا لرأي الأمَّة وإضعاف قوتها، فقبل الإمام سالم بن راشد الخروصي العرض مرغما والدموع تسيل من عينيه لعظم تحمّل هذه المسؤولية وتم الاتفاق والبيعة في تنوف عام ١٩١٣م"[١].

اغتيال الإمام سالم بن راشد الخروصي رحمه الله:

بعد مبايعة سالم بن راشد الخروصي إماما على المسلمين، استبشر الناس خيرا بعودة الإمامة إلى مجدها الأول. لا سيما أن الإمام المنتخب كان من خيرة شباب عُمان في عصره وأشدهم تمسكا وغيرة على الدين وأكثرهم جرأة على قول الحق[٢]. يملك مواصفات القائد السِّياسيَّة والخبرة المعرفية والأساليب الدفاعية، حيث تربى في حجر والده الزاهد، ثمَّ عاش في كنف العلم والمعرفة، ولازم شيخه الإمام نور الدين السالمي رضي الله تعالى عنه ولم يفارقه إلاَّ وقت زيارته لأبويه وأقاربه[٣]. هذه السيرة النقية أسهمت إلى حد كبير في اختياره إماما على المسلمين وهو الرجل الذي يغضب عندما تُنتهك حرمات الله ويسعى إلى الخير ويسارع إليه. وهو الرجل الذي أحبه الناس فانقادوا لأوامره؛ لما رأوا فيه من صدق وإخلاص، وجرأة وحسن سيرة، وتميّز في القيادة والريادة رغم أنَّه لم يتعلم ذلك في كبريات الجامعات والكليات[٤].

واستطاع - بفضل الله - أن يوجد مجتمعا متماسكا، فحاول أن يستميل القبائل الكبرى في عُمان إلى صفّه في وقت كانت تشهد عُمان انقساما سياسيا بين الداخل والساحل، فخضعت له "قبائل الجبل الأخضر، ونزوى وإزكي وبهلا وبعض مدن الشرقيَّة إضافة إلى مدن في سلسلة جبال الحجر منها سمائل والرستاق وعبري

١) ينظر: السالمي: نهضة الأعيان، ص١٦٢، ١٦٣. والحارثي، سعيد بن حمد: اللؤلؤ الرطب في إبراز مستودعات القلب، د.نا، د.م، د.ت، ص١٩. والفارسي، ناصر بن منصور، نزوى عبر الأيام، معالم وأعلام، ط١، أصدرته إدارة نزوى بمناسبة عام التراث العماني، ١٩٩٤م، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م، ص١٩٨.

٢) السالمي: نهضة الأعيان، ص١٩٧.

٣) ينظر ترجمة الإمام سالم بن راشد الخروصي في: اللؤلؤ الرطب، ص١٦٠- ١٨٢.

٤) السالمي: نهضة الأعيان، ص١٩٨.

في منطقة الظاهرة إلى الأودية في الشمال من البريمي"[1]، واستمر حكمه سبع سنوات وأربعة أشهر واثنين وعشرين يوما[2] سلك فيها الإمام ﷺ سيرة العدل والإنصاف، فكان عهده مميزا بعد فترة من التدهور الذي شهده عصر الإمامة. كيف لا؟! والشيخ السالمي يثني عليه وهو في لحظاته الأخيرة من الحياة، فيقول: "لا أخاف عليكم من وهنٍ وإمامكم سالم بن راشد، ولا من جهل وعالمكم عامر بن خميس"[3]، بينما أخوه الشيخ ناصر بن راشد كان إذا قيل له: من أكبر أنت أم الإمام؟ فيقول: "هو أكبر مني وأنا ولدت قبله". اكتسب مهابة في القلوب بعد أن غرس في نفوس المسلمين الورع والتقوى وهو المؤمن التقي الورع الزاهد العفيف، أشدّ الناس غيرة على محارم الله. أحس المسلمون في حكمه بالأمن والأمان واستقرار الوضع ريثما يجد حلولا لمشاكل الناس الذين وثقوا فيه وفي حكمه العادل.

وإذا كان الرسول ﷺ هو نفسه لم ينج من محاولات لقتله والاعتداء على جسده الشريف، فما بالك بالخلفاء العادلين والراشدين وهم أولياء الله الصالحون الذين ينظرون بنور الله سبحانه وتعالى. ولقد أثبت التاريخ الإسلامي أن الخليفة العادل يترصده المنافقون والمغرضون الذين في قلوبهم مرض؛ لإثارة الفتن، وزرع الشبهات والإشاعات للنيل من الهرم الأكبر في السلطة. وحيث كان الإمام سالم بن راشد الخروصي متواضعا يستقبل الناس بعفوية وتلقائية يسهل الوصول إليه والجلوس بين يديه، استطاع أحد الرعاع أن ينال منه ويغتاله. "حيث خرج رحمه الله في عسكره لإنفاذ الحكم في وهيبة الذين امتنعوا عنه فنزل الخضراء من وادي عندام فنام بين أصحابه في الوادي آمنا مطمئنا لإنصافه بين الرعية بالسوية فاغتاله أعرابي فزاري يقال له سطين ولد التوبلي ويكنى أبا بسرة أغراه سفهاء قومه على فعله، وكان ذلك ليلة الخامس من ذي القعدة سنة ١٣٣٨هـ"[4] رضي الله عنه وأرضاه.

كيف يُغتال الخليفة العادل بين قومه وهو الذي أخرج العُمانيِّين من أتون الحرب الأهلية ووحّد صفوفهم وعدل بينهم بالحق؟! كيف يغتال من كان يصدع

---

١) ينظر: المصدر نفسه، من ص٢١٣ إلى ٣٠٢.

٢) السالمي: نهضة الأعيان، ص٣١١.

٣) الحارثي: اللؤلؤ الرطب، ص٢٢.

٤) الفارسي: نزوى عبر الأيام معالم وأعلام، ص١٩٨- ١٩٩. وينظر: السالمي: نهضة الأعيان، ص٣١٠.

بالحق ويساعد ويساند الضعفاء والمساكين والمحتاجين ويواسي الضعفاء ويغيث الملهوفين؟! ذلك هو كيد السياسة حينما تختلّ الموازين وعندما يصرّ السفهاء على النيل من العادلين. كان الحدث أشبه بالصاعقة التي تذكّرنا باغتيال أئمة العدل من قبله من الخلفاء الراشدين عمر بن الخطَّاب وعمر بن عبد العزيز رضي الله عنهما، فكلاهما تعرض ليد الغدر والخيانة التي أبت إلاَّ أن تغتال لغة العدل محاولةً نشر الفوضى والاضطرابات. وحتى يرجع العباد إلى ما كانوا عليه من لغة القتل والاعتداء والبقاء للأقوى، وهو المفهوم الذي يرفضه الإسلام بشدة.

وقد شكَّل اغتيال الإمام سالم بن راشد الخروصي - رحمه الله- ضربة قاصمة للإمامة الجديدة التي وطّد أركانها، وبنى أسسها من جديد الإمام المصلح نور الدين السالمي ﷺ إذ لم تكن الدولة مستعدة لهذا الحدث الجلل الذي أصاب الأمّة وأذاقها مرارة الحرمان من إمام شهد له الجميع بحسن السيرة والسلوك، والجرأة في تطبيق حكم الله. وكأنّ اغتياله شكّل مرحلة جديدة من الحكم حيث لم يستخلف الإمام سالم بن راشد الخروصي أحدا من حاشيته، ولم يرشّح أحدا من تلاميذه لكي يمسك بزمام الأمور ويكون إماما للمسلمين من بعده. تفاجأ المسلمون وانزعجوا كثيرا لاغتيال إمامهم العادل الذي استشهد غيلة، فباع نفسه لله راضية مرضيّة، وترك فراغا كبيرا لا يملؤه إلاَّ من كانت صفاته شبيهة بصفات الإمام الرضيّ سالم بن راشد الخروصي.

ومع تسارع وتيرة الأحداث، ما الذي يمكن أن يحدثه فراغ منصب الإمامة بعد اغتيال الإمام العادل وهل من السهل ملء هذا الفراغ بعد ظهور من يصارع التركيبة الجديدة للدولة العُمانيَّة ويفسدها؟ إنَّه الفراغ الذي لا ينبغي أن يستمر طويلا حتَّى لا تعود الغوغائية والحميّة الجاهلية إلى المكان الذي عهد العدل والإنصاف. وهل سيتغير نظام الحكم ؟ وهل سنشهد مرحلة جديدة من الحياة السِّياسيَّة في عُمان الداخل إبان تغيّر الأوضاع؟

التوتر الطائفي والقبلي:

ترجع قوّة الإمامة في تلك العصور إلى قوة السلطة الدينيَّة المتمثلة في علماء كل عصر؛ فالعلماء لهم دور بارز في الحياة السِّياسيَّة واختيار هرم السلطة في الدولة،

وكلما قويت شوكتهم اختاروا الأصلح والأتقى والأعدل من الأمَّة ليحكم الدولة. وإذا مرّت سنوات من القحط الديني تدنى مستوى الاختيار وحاد عن الطريق الديمقراطي ليأخذ منحى القوة والاستبداد وسلطة الأنا. وعندما تطمع النفس البشرية في الاستبداد والتسلط تتبع هواها والشيطان ولا يهمها مصلحة العباد والبلاد.

ولعل هذا ما حدث في أواخر عهد دولة اليعاربة حينما ضعفت السلطة الدينيَّة، واستكانت وقويت شوكة محمَّد بن ناصر الغافري الذي استغل الفرصة للانقضاض على السلطة عندما أعلن نفسه وصيًّا على الإمام الطفل سيف اليعربي. ومن هنا بدأ الخلاف يدق بين القبائل، وطبول الحرب قد أشرفت على بدايتها؛ هذا الأمر استفز الشيخ خلف بن مبارك الهنائي، وأعلن على الفور معارضته لما يحدث، ولما أصرّ الاثنان على موقفهما أعلن خلف الهنائي الحرب على غريمه محمَّد بن ناصر الغافري وكان ذلك سنة ١٧٢٨م[١]، وفي هذا الإطار قال سيف المسكري: "تم إعلان الشيخ محمَّد بن ناصر الغافري وصيا على سيف بن سلطان الثاني ليكون بذلك ثالث وصي للمذكور"[٢]. وقال أيضا: "وسارت البلاد طوال تلك الفترة في طريق الاقتتال العنيف والشرس حيث أزهقت الأرواح، وهدمت الحصون والقلاع، وقطعت أشجار النخيل ودكّت الأفلاج وأذاق كل طرف الآخر الهزائم"[٣].

وبظهور الحرب الطائفية بين القبيلتين وجموعهما انقسمت القبائل العُمانيَّة إلى قسمين بناء على الولاءات العرقية والظروف السِّياسيَّة والمصالح الشخصيَّة ممَّا تسبب في فوضى عارمة لفترات متلاحقة، حروب أهلية كبّدت الدولة العُمانيَّة خسائر فادحة في الأرواح، وحطّمت اقتصاد البلاد، وأرهقت جيوب الناس وشتّتت شمل العائلات؛ فاضطر كثير منهم إلى الهجرة من البلاد بحثا عن الأمان، منهم

---

١) ينظر: الطائي، عبد الله بن محمَّد: تاريخ عمان السياسي، ط١، مكتبة الربيعان للنشر، الكويت، ص٧٣. والعبيداني النخلي، حميد بن محمَّد بن رزيق: الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيديين، عرض ودراسة الدكتور عبد الله محمَّد جمال الدين، د.نا، القسم التاريخي، ج ١، ص٢٧- ٣٠. والهاشمي، د. سعيد بن محمَّد: دراسات في التاريخ العماني، ط١، النادي الثقافي، مسقط، دار الفرقد، ٢٠١١ م، ص٢٤٨- ٣٠٠.

٢) المسكري، سيف بن عدي: الإمامة والصراع على السلطة في عمان أواخر دولة اليعاربة، (١١٣١هـ / ١٧١٩م- ١١٦٢هـ / ١٧٤٩م) ط١، بيت الغشام للنشر والترجمة، مسقط، ٢٠١٥م، ص٩٧.

٣) المرجع نفسه، ص٩٨.

من اتجه إلى البحرين، ومنهم من كانت وجهته السعوديَّة، وكثير منهم فضَّلوا الهجرة إلى زنجبار بحثا عن الرزق وابتعادا عن شبح الهوس بالسلطة واستشرافا للأمن والأمان.

وظلت البلاد في حالة من الخوف والهلع بعد أن وصل العداء بين الحزبين أو بين القطبين أشدّه في فترة من الزمن، ولم يترك فسحة للأمل في الخروج من الأزمة، وبقيت الأمور على حالها فترة طويلة بين شد وجذب، وقتل وتقتيل، وترويع للآمنين. فكان المرء يخاف على عائلته ورزقه من عبث الجاهلية الذي استبد بالمكان مرة أخرى ولا يعرف وجهته بعد أن تحصّن الرعب في كلِّ مكان، وبعد أن أصبح مستهدفا من أي فصيل من الفصائل المتناحرة، بل ظل التناحر متواصلا حقبا من الزمان، نتج عنه وفاة كثير من القرّاء وحفاظ القرآن الكريم في هذه الحروب العبثية، بل استمر حتَّى بعد مقتل الزعيمين خلف بن مبارك الهنائي ومحمَّد بن ناصر الغافري.

وعلى إثر موجات الخلاف القبلي الطائفي والتوتّر الذي شهده عصر ما بعد اليعاربة، ظل الحال على ما هو عليه حتَّى بعد استشهاد الإمام عزان بن قيس البوسعيدي الذي حاول أن يجمع القبائل على كلمة سواء. وظل التوتّر يتأجج بين فترة وأخرى وازدادت حدّته في عصر السلطان تركي الذي تدخّل بين الطائفتين، ولكن تدخّله ذاك لم يحظ بقبول القبائل الغافريَّة فامتد القتال بين الحزبين إلى إزكي وبركة الموز ونزوى وصولا إلى ينقل. فانقلب الميزان السياسي وظل السلطان تركي يلعب على وتر الطائفية للقضاء على سلطة الإمامة. ولما استطاعت القبائل الهناويَّة إقناع السلطان باستبدال قبائل البلوش بالقبائل الهناويَّة، سعى السلطان تركي إلى إجبار الغافريَّة على الخضوع لسلطته بالقوة، وظلت القبائل متناحرة وتتغير ولاءاتها السِّياسيَّة وتتبدّل حسب الإغراءات المادية والمناصبية ممَّا يوحي باشتعال ساحة الصراع المرير بين الهناويَّة والغافريَّة في مراحل تاريخ البلاد[١].

وفي وقت كانت تعيش فيه الدولة حالة من الاضطراب السياسي المرير لتوتر العلاقات بين الحزبين المتناحرين، كانت هناك أصوات تدعو إلى التعقّل والكفّ

١) ينظر: الطائي: تاريخ عمان السياسي، ص٧٠-٧٩.

عن الاعتداءات الصاخبة التي مزّقت البلاد وأردتها اقتصاديا بسبب انقطاع التبادل التجاري. وبسبب هذه الحروب توقّفت القوافل التجاريَّة وساد الكساد وعمّ الفقر والبطالة والجهل، حتَّى صار المرور بوادي سمائل ضربا من المخاطرة والمجازفة بل والنهب سواء بسواء، حتَّى وصل الأمر بين الطائفتين إلى أن يرفض الطرفان التزاوج بينهما، حيث صارت القبيلة هي المرجع الأساس في كلٍّ ذلك حسب انتماءاتها.

ومن هذا المنطلق، كانت عُمان في تلك الفترة تعيش على وقع الأزمة الطائفية التي سرعان ما تحرّكها الخلافات القبلية، وتؤجّجها الصراعات والحروب الأهلية. فما كادت البلاد تشفى من مرضها الأول حتَّى عادت الحمية مرة أخرى بعد استشهاد الإمام عزان بن قيس. ثمَّ ما لبث الإمام سالم بن راشد الخروصي أن وحّد الصف، وحاول أن يجد حلولا للمشاكل القبلية القديمة التي قهرت الإنسان العُماني وعطلت إمكانياته ومواهبه وأفقدته روحه وإنسانيته، ورسخت فكرة الولاءات ممَّا جعله يعيش حياة متناقضة لا يدري أي الطريقين سيسلك. وكانت تلك الحقبة من التاريخ عقبة كأداء في وجه أي تقدم أو تطور، أو ازدهار قد تشهده البلاد مع لو كان الحال أفضل ممَّا كان عليه.

وبعد أن فقدت عُمان إمامها العادل سالم بن راشد الخروصي أوجست في نفسها خيفة من ظهور التحزبات القبلية من جديد على الساحة السِّياسيَّة، وسطوة رجال السلطة على الحكم. لذا ترجع عُمان إلى سالف عهدها من الحروب الأهلية والولاءات الحزبية وتخوض معارك داخلية ترجعها خطوات كبيرة للوراء، فهل شكّل فراغ منصب الإمام خطرا على الأمَّة العُمانيَّة؟ وإن لم يشكل ذلك فهل استطاعت فعلا تجاوز المحنة؟

فراغ منصب الإمامة:

لما استشهد الإمام سالم بن راشد الخروصي رضي الله عنه كانت عُمان تعيش حالة من الازدواجية السِّياسيَّة فالداخل يسيطر عليه الإمام. أمَّا الساحل ونقصد به مسقط ومطرح على الأرجح فيحكمه السلطان فيصل بن تركي ثمَّ السلطان تيمور بن فيصل. وكانت القوات البريطانية قد فرضت الحماية على الساحل العُماني منذ

سنة ١٨٩١م، حيث كانت متخوفة جدًّا من الحركة السِّياسيَّة في الداخل وتتابعها عن كثب، مرة تحاول إغراء زعماء القبائل بالانضمام إلى السلطان وفي أخرى تستخدم القوة المفرطة لاستعادة السيطرة على مدن الساحل، فهذا الكرّ والفرّ بين الطرفين أحدث فجوة في العلاقات السِّياسيَّة وباعد بينهما، بالإضافة إلى تدهور الحالة الاقتصاديَّة بالبلاد التي ساهمت هي الأخرى في تعسّر الحالة الاجتماعيَّة. كل هذه العوامل كانت عوائق كبيرة أمام الإمام الجديد الذي سيحكم المسلمين[١].

وقد مثّل فراغ منصب الإمام نكسة كبرى في حياة المسلمين؛ إذ ربما تعود الأمور إلى ما كانت عليه من الحروب الأهلية بين الطائفتين المتصارعتين - لا سيما - في ظل الوضع الاقتصادي المتأزم وانعدام الرجل الذي يلتف حوله الجميع ويعلنون له الولاء والطاعة بعد أن هدأت حدّة المعارك واطمأنت النفوس للواقع الجديد الذي يحمل كل الخير والبشْر، واقعٍ كان يمسك فيه الإمام سالم بزمام الأمور ويحرص على العدل والمساواة بين الناس وهو مبتغى كل فرد من الدولة. غير أن الذي حدث أحدث إرباكا في النفوس وأوجد حالة من القلق على المستقبل الذي يحمل المفاجآت السارة وغير السارة. وكان كل فرد يسأل ويتساءل عن الإمام الجديد وما الذي يمكن أن يفعله رجال العلم؟ وأستبقى الوحدة قائمة أم ستتفكك؟ وهل سنقرأ صفحة جديدة من الحكم؟ وهل سيتحول الحكم إلى رجل له نفوذ وسلطة غير عابئ بمن يرشحه علماء القرن؟ أسئلة كانت تدور في خلد الناس آنذاك لا شك. ولكنهم غير موقنين بما سيحدث وغير جازمين بأن الإمام الجديد يمكن أن يسيطر على الوضع.

غير أن عُمان استطاعت أن تتجاوز المحنة نسبيا في أثناء فترة فراغ منصب الإمام بفضل الأرضية الخصبة التي زرعها الإمام سالم بن راشد الخروصي رضي الله عنه أثناء حكمه؛ فقد ربّى أصحابه على الزهد والورع والتقوى، وولّى القضاء من كان يُعرف بالثقة والعلم والعدل، علّمهم السياسة والقيادة في المواقف الصعبة. ودرّبهم على مواجهة المشكلات. فاتبعوا المنهج الصحيح والسبيل القويم الذي رسمه الشرع لهم. وتبين أنَّهم جعلوا الرسول ﷺ قدوة وأسوة حسنة. فنهجوا

١) ينظر: الشعيلي: محمَّد بن حمد، التنافس البريطاني الفرنسي في عمان ١٨٨٨-١٩١٣م، دراسة سياسية، ط١، دار الفرقد للطباعة والنشر، دمشق سوريا، ٢٠١٤م، ص٢٠٦-٢٠٧.

سبيله وسلكوا طريقه وتخلّقوا بأخلاقه واستنّوا بسنته، فكانوا أشبه برسولهم من الليلة بالليلة والتمرة بالتمرة.

لقد عاشوا حالة طوارئ بالمفهوم الحديث للسياسة في الدساتير الدولية. إذ يقعد الرئيس عن أداء مهامه عادة عندما يفرغ منصب الرئاسة بموت أو مرض، فيتولى شؤون البلاد نائبه أو رئيس البرلمان مدة من الزمن إلى حين انتخاب رئيس جديد للبلاد. وهو المفهوم الديمقراطي والمونولوجي[1] للحياة السِّياسيَّة إبان شغور منصب الرئيس، ولا يستحسن المماطلة أو التأخير في إجراء الانتخابات الجديدة حفاظا على تماسك الدولة، وخوفا من الاضطرابات التي قد تحدث، والاحتجاجات التي قد تتطور إلى أعمال عنف. لذلك لا بد أن يحفظ الدستور وجه البلاد في حالات الطوارئ حتَّى لا تتدهور الأوضاع في البلاد وهذا ما حصل تقريبا بعد اغتيال الإمام سالم بن راشد الخروصي رضي الله عنه.

فحسب الروايات المتعددة فإن الشيخ عبد الله بن عامر العزري[2] هو من تولّى شؤون البلاد أثناء خروج الإمام سالم بن راشد الخروصي إلى الخضراء بوادي عندام لمواصلة الجهاد من أجل توحيد البلاد على كلمة سواء، فأبلى الشيخ بلاء حسنا في حفظ النظام إبان شغور منصب الإمام[3]. فهو الرجل الذي كان يثق فيه الإمام ويسند له بعض المهمات الصعبة؛ لما رأى فيه من الكفاءة العالية لإدارة الأمور في البلاد، وما يتصف به من حزم في القرار. ولا نعجب من ذلك حينما نعلم أن الرجل كان قد تولى شؤون القضاء، ومن شأن القاضي أن يكون عادلا وحاسما في قراراته وحازما في تطبيق شرع الله، فلا محاباة ولا مجاملة ولا خوف من أحد من البشر.

ولما تبيّن أن الأمور قد تخرج عن السيطرة، وأنَّه ربما تثور النعرات الطائفية التي كانت سائدة -آنذاك - بين الطائفتين الهناويَّة والغافريَّة من جديد؛ ارتأى العلماء أن يحفظوا عهد الإمامة الذي أثبت نجاعته ونجاحه طوال قرون من الزمن،

---

١) يقصد بها حديث النفس في السياسة.

٢) ينظر ترجمته في: الفارسي: نزوى عبر الأيام، معالم وأعلام، ص٢٠١. والشكيلي، إبراهيم بن محمَّد بن حامد: مدرسة الإمام محمَّد بن عبد الخليلي وأثرها في نشر العلم، ط١، د. نا، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م، ص١١٩-١٢٠.

٣) الريامي، ناصر بن عبد الله: زنجبار شخصيات وأحداث (١٨٢٨ - ١٩٧٢)، ط٣، بيت الغشام للصحافة والنشر والترجمة والإعلان، ٢٠١٦ م، ص٣٩٥.

وتفرّد به الإباضيَّة مشرقا ومغربا. فتحرّكت الجموع للتشاور والتباحث، وكان على أهل العلم المسؤولية الكبرى في اختيار إمام يحكم المسلمين خلفا للإمام سالم بن راشد الخروصي الذي فاضت روحه للمولى ﷻ؛ لأنَّها استقرأت الخطر الداهم الذي يمكن أن يشتعل في أي وقت ويتأجج، خاصَّة وأن التاريخ ماثل أمام أعينهم وهو يفتك بأهلهم في حروب ما أنزل الله بها من سلطان.

وفي هذا الوقت كان الجميع يترقب، وربّما طمع أحدهم في الاستيلاء على الأمر - لا سيما - أن القوات البريطانية كانت تتابع ما يجري في الداخل باهتمام. وربما لها عيون تنقل لها ما يحدث على الساحة السِّياسيَّة من تطورات بعد أن استطاعت أن تفرض سلطتها على موانئ مسقط ومطرح. فهي تعدُّ ما يقوم به الإمام في الداخل ثورة وتمرّدا على السلطان وعلى قواتها. وعليها أن تعدّ العدّة لسحق هذا التمرد بأي طريقة. ولكنَّها لا تعرف مدى قوة الإمام وجيشه خاصَّة بعدما ورد من تحذير من الوكيل السياسي والقنصل البريطاني في مسقط إلى زعماء القبائل أن حكومته لن تقف مكتوفة الأيدي بإزاء عمل كهذا. وأن ردّ الإمام سالم الخروصي كان سريعا وحازما إذ حذّره هو الآخر من التفكير في التَّدخُّل في شؤون عُمان أو الاعتداء على الإمامة الإباضيَّة[١].

وبعد أن شعر الجميع بالخطر الذي يهدّدهم من السلطان تيمور بن فيصل بعد وفاة والده، وما يمكن أن تقْدم عليه الحكومة البريطانية من عمل عسكري معاد[٢]، توصلوا إلى حقيقة واحدة وهي ضرورة انتخاب إمام جديد في أقرب وقت؛ نظرا لوجوب الإمامة، وهو ما يفسّره قصر المدة بين استشهاد الإمام الرضي سالم بن راشد الخروصي ﵁ وانتخاب الإمام محمَّد بن عبد الله الخليلي ﵁ من بعده. فقد استشهد الإمام سالم حسب الروايات في الخامس من ذي القعدة ١٣٣٨ هـ، وبويع الإمام محمَّد بن عبد الله الخليلي - رحمه الله - في الثالث عشر من ذي

١) التركي، د. عبد الله بن إبراهيم: قيام نظام الإمام في عمان (١٣٣١- ١٣٣٩هـ/ ١٩١٣-١٩٢٠م)، بحث على الإنترنت منشور في مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلاميَّة، العدد (٤٦) محرم ١٤٣٠هـ، ص٢٨٤-٢٨٥، ٢٨٧- ٢٩٠.
ينظر: رد الإمام سالم بن راشد الخروصي على الوكيل السياسي والقنصل البريطاني، في نهضة الأعيان بحرية عمان، ص٢٣٤- ٢٣٥.

٢) نهضة الأعيان بحرية عمان، ص٢٣٩.

القعدة من السنة نفسها ١٣٣٨ هـ، أي بعد ثمانية أيام[١] فقط، وقيل بعد ثلاثة أيام[٢].

وأيا كانت الروايات الصحيحة، فإن الصحيح هو أن المدة كانت قصيرة جدًّا، وبقيام الإمامة توطد الأمن، وحل الاستقرار، ونجت عُمان من الوقوع في فخّ الحروب من جديد أو تفكّك أواصر الدولة التي عمل على بنائها، واجتهد في تأسيسها كل من الشيخ السالمي والإمام سالم – رحمهما الله – من جهة، والحرص على انتخاب إمام جديد في أقرب فرصة.

ويستمر مشهد البحث عن رجل يملك مواصفات القائد العظيم الذي يستطيع أن يقود البلاد في المرحلة القادمة، وهي تحمل كل هذه المخاطر الدَّاخليَّة والأطماع الخارجيَّة، ويوفر بيئة آمنة للحياة الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة. فكلما توفر الأمن السياسي والأمن النفسي ازدهرت الحركة الاقتصاديَّة وتطوّرت الحالة الاجتماعيَّة، وانتشر العلم والمعرفة. فهل حقًّا استطاع العُمانيُّون في الداخل تحقيق هذه الأمنية الغالية؟ وهل فكّروا فعلا في انتخاب الإمام العادل الذي سيصدح بالحق، ويحقق العدل والمساواة؟ وكيف صارت أحوالهم؟

ترشيح محمَّد بن عبد الله الخليلي للإمامة:

بينما كان الناس في عُمان الداخل في حالة ترقب لما تسفر عنه مفاوضات ترشيح إمام جديد بين علماء الأمَّة ليخلف الإمام سالم بن راشد الخروصي، برز على الساحة شاب يافع مقدام، يخاف الله ﷻ، وتبدو عليه علامات الصلاح. تربى في حجر العلم والتقوى والورع، إذ كان جده طودا من أطواد العلم والمعرفة وهو المحقق العالم الرضي سعيد بن خلفان الخليلي الذي ذاع صيته بين الناس في تحقيق أعلى رتب العلم وأسراره، وكان أبوه الشيخ عبد الله بن سعيد الخليلي كثير الاطلاع على فنون العلم، كثير قيام الليل وهو الأمير والسيد في وادي سمائل، بينما كان عمه أحمد فقيها ورعا، عليه مدار الفتيا والقضاء، شهما جريئا يأمر بالمعروف، وينهى

١) المصدر نفسه، ص٣٧٧.

٢) السرحني، إسماعيل بن إبراهيم: قلائد المرجان في ذكر السيرة العطرة لأئمة عمان، مسقط، وزارة التراث القومي والثقافة، ١٩٩١م، ص٤٦.

عن المنكر في وقت الكتمان ولا يرد له أمر[١].

وقد قيل "الإنسان ابن بيئته". فالرجل الذي بدأ النّاس يرشّحونه لأداء هذه المهمة الصعبة عاش في بيئة علمية متوازنة، وتشرّب الأخلاق من معيَّن النبوّة الساطعة المسطّر في مشهد العائلة الملتزمة بآداب الإسلام. شهد له الناس بمواصفاته العالية، العلماء منهم قبل العوام، وأوردوا في ذلك شهادات موثّقة في الكتب والمخطوطات على حسن سيرته وسلوكه قبل توليه الإمامة. ومن المبشرات على صدقه أنَّه كان يحرص على أن يؤدي واجبه بإتقان. ويخاف ربّه الرّحمن من أي تقصير أو خذلان. ويدافع عن المساكين ويجالس الفقراء والمحتاجين ويقضي شؤون المستضعفين. هكذا بدت سيرته الناصعة بين الناس. وهكذا كانت إرادة الله سبحانه وتعالى أن يمنّ على عُمان من يحكمها بحكمة واتزان. فالأوضاع السِّياسيَّة لا تحتمل التصعيد. والحالة الاقتصاديَّة مهترئة إلى حد بعيد. والناس كلهم في ضيق وضنك من العيش شديد.

ومن أهم مشاهد الدّفق الديمقراطي في ذلك العصر، أننا لا نرى من يرشّح نفسه للإمامة مثل ما نراه اليوم من تسابق محموم على كرسي الرئاسة بين المتنافسين؛ لأنَّ الورع كان يمنعهم عن التقدم لأداء هذه المهمة التي يعدُّونها من أصعب المهمات، ولأن الإمام سيتحمل تبعات الناس وسيكون على المحكّ وهو يقابل الله ﷻ، ويقبل على هذه المهمة الخطيرة، فكان من يملك الكفاءة لا يطلب الإمامة بل يُدفع نحوها دفعا، فيقبلها أحيانا على مضض أو تحت التهديد كما وقع مع الإمام سالم بن راشد الخروصي - رضي الله عنه وأرضاه -.

فالترشّح كان غائبا عن الساحة في تلك العصور وبقي الترشيح ممَّن له ناصية التفريق بين من يصلح ومن لا يصلح، على أن الترشيح بداية لا يكون من عامَّة الناس لأنَّه قد تخفى على العامَّة أسرار الشخصيَّة المرشّحة للفوز بنيل هذا المنصب الخطير.

وقد عمد الإباضيَّة إلى اتِّباع طريقة جديدة ومبتكرة في العمل السياسي عند اختيار المرشح للإمامة، تتسم بالحياد التام في الترشيح بناءً على معطيات

١) ينظر: تراجم أبيه وجده وعمه في نهضة الأعيان بحرية عمان، ص٣٨٠-٣٩٤.

موضوعية ووسائل تتميز بالصدق والشفافية حتَّى تنجح العمليَّة الديمقراطية في رسم سياسة الدولة المقبلة، ومنح عمليَّة الاختيار كل عناصر النجاح.

ولو أجرينا مقارنة بسيطة بين الطريقتين القديمة والحديثة، لوجدنا أن الطريقة القديمة أنجع وأنجح في الاختيار؛ لأنَّ من يقود الحملة الانتخابية ليست له قرابة بالشخصية المرشّحة ولا تربطه بالمرشَّح صلة منفعية كما يحدث اليوم في الحملات الانتخابية التي تأخذ مسارا مُرْبِكا في العمليَّة الديمقراطية. وقد يضطر أحد المرشحين إلى أن يستخدم كل الوسائل الشَّرعيَّة وغير الشَّرعيَّة؛ للحصول على تأييد العامَّة من الناس. بينما يكون الإمام المنتخب في مأمن من الصراعات النفسية والأيديولوجية قبل انتخابه إماما. بل أحيانا يفاجأ بترشيحه ويمتنع أن يقبل ذلك بداية؛ تواضعا منه، وخوفا من وجود من هو أكفأ منه لتولي هذه المسؤولية، بل خوفا من المساءلة يوم القيامة من أن يكون قد قصّر في أداء مهمته الجليلة.

وبينما تتوالى التخمينات في اسم المرشح الجديد للإمامة في عُمان بعد اغتيال الإمام الرضي سالم بن راشد الخروصي ﷺ، تردّد على مسامع الناس الشخصيَّة المرشحة، وبدت ملامحها تتّضح يوما بعد يوم، وكم كانوا يتمنّون أن يروا الشاب محمَّد بن عبد الله الخليلي حسنَ الخَلْق والخُلق هو المرشح الأوفر حظا لنيل هذا الشرف الكبير، بعد أن تبيّنت لهم سيرته العظيمة في أهله وقومه.

وبعد أن نال موافقة أهل العلم وأهل الخبرة في الحكم، اختار أهل الحل والعقد الشاب محمَّد بن عبد الله الخليلي إمامًا على المسلمين، وأعلنوا ذلك رسميا. ولو بقي الإمام السالمي ﷺ حيًّا لاختاره دون شك. ولكن أراد الجميع أن ينتظر ويتريث قبل ذلك حتَّى يصدر أمر رسمي بتكليفه واختياره إماما على المسلمين. فما هي طريقة اختيار الإمام؟ وهل تحققت الشروط في الإمام الجديد المرتقب؟ وكيف جرت عمليَّة الانتخاب؟ وهل يمكن أن نصف ما حدث بأنَّه عمليَّة ديمقراطية في الحكم الإسلامي؟ وهل تتعارض معها مبادئ الديمقراطية الحديثة؟

اجتماع خيرة علماء عُمان:

اتخذ شكل اختيار الإمام الجديد منحى ديمقراطيا بالمفهوم الحديث، فلم يعرف الإباضيَّة التوارث في الحكم، بل إن المنتخَب لا بدّ أن تتوافر فيه الكفاءة والقدرة على الإمساك بزمام الأمور. ولما أحسّ علماء عُمان - آنذاك - بالخطر المحدق إذا لم يسارعوا إلى عقد لقاء عاجل يبحثون فيه المسألة. تباحثوا فيما بينهم وتشاوروا حتَّى خلصوا إلى إجماع على شخصيَّة معيّنة تدير البلاد في الفترة القادمة. وهبّ علماء التقوى والورع والزهد وفي مقدمتهم العلاَّمة الشيخ رئيس القضاة أبو مالك عامر بن خميس المالكي - وهو الرجل الذي امتلك خبرة واسعة من خلال ملازمته الشيخ السالمي ﷺ الذي أوصى الناس بالأخذ من علمه عندما قال قبيل وفاته ﷺ: "لا أخاف عليكم من جهلٍ وعالمكم عامر بن خميس"[١]. وكان أحد عاقدي الإمامة على الإمام سالم بن راشد الخروصي. ومتمرّسا في انتقاء الرجال المخلصين لأمّتهم والصادحين بالحق، وقد أحسن الاختيار في الأول، فلا شك أنَّه بالخبرة يستطيع أن يقدّم للأمة رجلا له من المواصفات لا تقلّ عن مواصفات الإمام الذي قبله.

وكان أيضا معه العلاَّمة الشيخ ماجد بن خميس العبري الذي أدرك الإمامين: عزان بن قيس، وسالم بن راشد الخروصي. وعلم أسرار الاختيار، والأساليب المتبعة في ذلك؛ لأنَّه يشعر أن ما يفعله أمانة في عنقه إلى يوم القيامة وأنَّه مسؤول عن اختيار المناسب من الرجال للإمامة، ومن بينهم كذلك الشيخ الزاهد أبو زيد عبد الله بن محمَّد بن رزيق الريامي[٢]. والشيخ الأمير العالم عيسى بن صالح الحارثي - الذي بلغت شهرته الآفاق لما يتمتع به من سمعة وتمسّك بالمبادئ والقيم. كيف لا ؟! وهو كما يقول الشيخ أبو اليقظان: "وزعيمهم الأكبر - يقصد الهناويين في ذلك العصر- هو الشيخ العلاَّمة عيسى بن صالح أمير الشرقيَّة وتحته زعماء قبائل وبطون كثيرة وهو من عائلة عريقة في الرئاسة والعلم"[٣].

ومن ضمن كوكبة العلماء أيضا الشيخ العالم محمَّد بن سالم الرقيشي، والشيخ

١) الحارثي: اللؤلؤ الرطب، ص٢١٥.
٢) ينظر: شذرات من سيرته في اللؤلؤ الرطب، ٢٨٤-٢٩٤.
٣) سليمان الباروني باشا، ج٢، ص٥٨.

أبو علي سيف بن علي بن عامر المسكري، والشيخ حمدان بن سليمان بن سيف النبهاني، والشيخ مهنا بن حمد بن محسن العبري، ثمَّ الأشياخ العباهل الأوتاد أولاد هلال بن زاهر الهنائي ثمَّ بقية العلماء ثمَّ الأمراء والرؤساء ثمَّ الخاصَّة والعامَّة[1]؛ حيث ساهمت هذه الكوكبة من العلماء الأجلاء الذين اجتمعوا في جامع نزوى في انتخاب من يرونه صالحا لقيادة عُمان نحو برّ الأمان.

كان الاجتماع أشبه باجتماع سقيفة بني ساعدة حينما تمّ اختيار أبي بكر الصديق ﷺ خليفة على المسلمين بعد وفاة الرسول ﷺ. حيث تفاجؤوا بنبأ الوفاة، ولم ينبئهم بطريقة الحكم من بعده. ولم يخبرهم بمن يرشّحه خليفة على المسلمين، لكن الإشارات التي كان يرسلها ﷺ كانت كفيلة بأن تتوجّه جميع الأنظار إلى من كان رفيقه في الشدّة والرخاء. هذه المقارنة وإن كانت مع الفارق إلاَّ أنَّها شبيهة جدًّا بالحالة التي كان عليها العُمانيُّون بعد اغتيال الإمام سالم بن راشد الخروصي -رحمه الله-. إذ اتبع العلماء الأجلّاء الذين عايشوا الواقع الجديد نهج الاختيار والتكليف. وهو نهج شوريٌّ ديمقراطيٌّ في الحكم الإسلامي يعتمد في الأساس على الترشيح دون الترشّح. وهو مفهوم أقرب إلى الخلافة الإسلاميَّة في صدرها الأول؛ إذ لم يرشِّح أحدٌ من الخلفاء الراشدين نفسه للحكم، ولم يورِّث أحدٌ منهم أبناءه في الحكم. بل كانوا يقترحون أسماء قد تكون قادرة على تسيير شؤون الدولة. ويمكن أن يرشّحوا منهم أحدا وينتخبوه أو يكلّفوا آخر من غير القائمة.

وبالمفهوم الحديث، فإن هذا الاجتماع هو أقرب إلى جلسة البرلمان الذي اُنتخب أعضاؤه من قبل الشعب وهم العلماء والفقهاء. فوّضهم الشعب؛ ليكونوا ممثّلين عنه في اختيار من هو الأصلح لقيادة الأمّة. هو نظام برلماني من الطراز الرفيع. استطاع خلاله العُمانيُّون أن يسطّروا ملامح الحكم الجديد. فالذين اجتمعوا في جامع نزوى للتباحث لم يكن من بينهم محمَّد بن عبد الله الخليلي. ولم يكن يعتقد محمَّد بن عبد الله الخليلي أنَّه هو المرشّح لهذه المهمّة الصعبة. اجتمعوا؛ لأداء واجب يلحّ عليهم بشدّة وهم خيار الشعب وصفوته وأعلمه وأفقهه بالحياة، وأدراه بما يمكن أن يَحدُث فيما لو تراخوا في تحديد من سيكون الإمام. فكان التحرك في

١) السالمي: نهضة الأعيان، ص٣٩٥- ٣٩٧.
ينظر تراجم العلماء - أيضا - في: مدرسة الإمام محمَّد بن عبد الله الخليلي وأثرها في نشر العلم للشكيلي، ص٣٣٠- ٣٤٠.

البداية من الشيخ العلَّامة عامر بن خميس المالكي[١].

تهيئة الوضع لانتخاب إمام جديد:

لم تشر المصادر إلى وقوع خلافات بين العلماء حول الشخصيَّة السِّياسيَّة المرتقبة التي رشحوها لتكون على رأس هرم السلطة في عُمان الداخل بعد اغتيال الإمام سالم بن راشد الخروصي ﷺ ولم يبدِ أيٌّ منهم ملاحظات عنها أو اعتراضات عليها، وسار المسار السياسي على أفضل وجه ديمقراطي. حيث إبداء الرأي والمشورة بكلِّ حرّيّة، وعدم فرض الرأي بالقوة أو الاستفزاز. بل كانت العمليّة الانتخابية تسير بشفافية وحسن نيّة، فما دام الشعب قد فوّض العلماء في اختيار الإمام فإن الأمور تسير بسلاسة وانسيابيّة ولا يعكّر صفوها شيء من الشُّبهات؛ لأنَّ الشخصيّة المرشّحة معروفة لدى جميع العلماء بأنَّها تمتلك جميع المواصفات المطلوبة.

وبعد أن استقرّت الأوضاع قليلا، واطمأن الشعب إلى أن الأمور تسير في الاتجاه الصحيح بعد أن توافق علماء الأمّة على من يرونه صالحا أن يكون إمام المستقبل. استقرأ نواب الشعب (العلماء المجتمعون في جامع نزوى) المشهد السّياسيّ في البلاد، وأعلنوا صراحة اسم الإمام الجديد الذي سيحكم البلاد بناء على اختيار مدروس، وطالبوا الآخرين بمبايعته. تقدّم أولا رئيس القضاة العلَّامة الشيخ عامر بن خميس المالكي ثمَّ العلَّامة الشيخ ماجد بن خميس العبري، ثمَّ تبعتهما السلسلة الذهبية من العلماء الذين كانوا من أهل الحل والعقد ممَّن ذكرناهم آنفا، ثمَّ بقية العلماء والقضاة ثمَّ الأمراء والرؤساء وأعيان البلاد وشيوخ القبائل والخاصَّة من الناس والعامَّة[٢].

وقد كان العلماء يشعرون أنَّهم هم المسؤولون عن هذا الاختيار، ولا يُترك الأمر إلى عامَّة الشعب لأمرين أساسيين حسب رأيي هما: الأمر الأول: أنَّهم اتبعوا نهج الصحابة - رضوان الله عليهم -. وأمَّا الأمر الثاني فيبدو لي أن أمر الانتخاب من قبل الشعب لا يتحقق إلاَّ بعد الترشيح والاختيار. فإذا تمّ التوافق على أحد منهم تمّت مبايعته. وإن صار الخلاف على من يتولى الإمامة يلجأ الشعب إلى صندوق

١) ينظر ترجمته في: نزوى عبر الأيام للفارسي، ص٢٠٦- ٢٠٧.
٢) السالمي: نهضة الأعيان، ص٣٩٥-٣٩٦.

الاقتراع، ويختار بين الاثنين أو الثلاثة من يشاء. ومن فاز بالأغلبية المطلقة كان له شرف تعيينه إماما. أمَّا إذا تُرك الأمر على عواهنه، فإن الفوضى ستسود بين أفراد الشعب ولا يصل إلى نتيجة بل سيحدث اقتتال، وتنتشر الشحناء والبغضاء وتسير البلاد إلى منحى خطير لا يحمد عقباه. والتاريخ ماثل أمام أعينهم. وفي هذه الحالة قد يستغلّ من كانت لديه قوة على الأرض ليستبد بالحكم ويُرضخَ الشعب كلّه تحت قدميه.

لذلك لا بد من التفكير في طريقة ذكيّة تخرج البلاد من محنتها بأقلّ الخسائر والأضرار الممكنة؛ لأنَّ المسألة تتعلَّق برأس الحكم، وهرم السلطة الذي يدير البلاد. وقد ثبت تاريخيا أن من يمسك السلطة عن طريق الإكراه القسري أو بالتوارث لا يَحْكُم بالعدل؛ لأنَّه سيستهويه عالم الإغراءات والشهرة والمال، ويبتعد عن منهج اللّه، ويحارب كل من يعارضه من أفراد ومجموعات، ويسعى بكلِّ قوّة إلى الحفاظ على كيانه، ولا يسمح لأحد بمنافسته. وهو ما يسمى اليوم بالحكم الاستبدادي أو الديكتاتوري. فالاستبداد عدوٌّ للديمقراطية والشورى، وترسيخٌ لمبدأ الأنا.

وعلى هذا الأساس، فسّر العلماء عملهم ذاك بأنَّه عمل شرعي يستند إلى مستندات من الواقع الإسلامي الذي حدث في بدايات القرن الأول الهجري، وأجمعوا على صحّته ونجاعته في الحكم. حيث لا مبرّر لاستخدام القوة ضد الشعب ما دام يعتقد صاحب السلطة أنَّه مهدّد بالعزل إذا ظهرت منه بوادر توحي بأنَّه قد يحيد عن الطريق المستقيم، أو أنَّه يغيّر بعض القيم والمبادئ لمصالحه الشخصيَّة. وكذلك؛ امتثالا لأمر اللّه سبحانه وتعالى عندما قال: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾ (سورة الشورى: ٣٨)، فالشرع قد فتح الأبواب أمام طرق عديدة في اختيار الحاكم شرط أن تكون واضحة لا لبس فيها ولا غموض ولا تعقيد، ولا اتِّباع لهوى. كل ذلك كان ماثلا أمام العلماء وهم يمتحنون أنفسهم في اختبار عسير.

فعلا كان التحضير والتهيئة للانتخابات أمرا عسيرا. فليس من السهل إقناع الناس بشخصية معيَّنة. ومن الصعب جدًّا إرضاء كل الناس والبحث عن شخصيَّة يتوافق عليها الجميع، ويعلن الجميع مبايعته لها. ذلك شأن عظيم وامتحان غير يسير؛ لأنَّه سيحدد وجه البلاد، ويخضعها لتوازنات أو مفارقات، قد تنجح أو تصيب البلاد بحالة من الأرق الشديد. لذلك يبدو لي أن علماء ذلك العصر قد

تمرّسوا بعمليَّة الفرز - إن صح التعبير- بعد أن خبروا الحياة السِّياسيَّة في عهد الإمامين: نور الدين السالمي وسالم بن راشد الخروصي - رضي الله عنهما -. وهي العمليَّة التي تسبق الاختيار والتكليف.

وبدأت الاستعدادات لتعيين الإمام الجديد، وتناقلت الأخبار اسم المرشح القادم الذي سيحكم البلاد ويرسي العدل والإنصاف، ويتبع نهج سلفه الصالح. يسترشد بالعلماء والفقهاء وهم أهل الحل والعقد. بيدهم عقد الإمامة وبيدهم أيضا نقضُها، ويُطالب الإمام بالحفاظ على الأمن والاستقرار، ويوفّر للأمة موارد رزق. فيأخذ من الأغنياء زكاة أموالهم ويعطيها الفقراء، وينصف المظلوم، ويعاقب الظالم مهما كان. ويحث على طلب العلم والمعرفة في كلِّ المجالات، ويسعى إلى عقد تحالفات، وترسيخ مبدأ اللامركزية. فيمنح ولاته اتخاذ القرار دون الرجوع إليه خاصَّة في أمور تستدعي التَّدخُّل العاجل والفوري.

وبعد أن اشتمَّ الشعب رائحة الإمام الجديد التي عبقت في المكان والزمان؛ كان يتعين عليه أن يهبّ لمبايعته ومباركته إماما للمسلمين على مرأى ومسمع من الناس، وهي عمليَّة تتميز بالشفافية والحيادية التامة. فهل تحقق ذلك فعلا؟ وهل سارت العمليَّة الانتخابية كما أراد لها أهل الحل والعقد؟ هذا ما يتم بيانه فيما هو آتٍ بمشيئة الله.

تعيين محمَّد بن عبد الله الخليلي إماما لعُمان:

لم يكن في خلد محمَّد بن عبد الله الخليلي أن يتولى الإمامة يوما. ولكنَّها الضرورة الشَّرعيَّة - كما يبدو-تقتضي أن يتدخل أهل الصلاح والعلم لانتخاب من يرونه أهلا لهذه المهمّة الجليلة. ولم يكن ليقبلها من أوّل وهلة؛ لأنَّ الرجل عُرف عنه زهدُه في الدنيا، غير مُقبل على الرئاسة والتنصيب الأعلى. غير أن الظروف الحياتية والملابسات التاريخية، والأحداث الجارية فرضت نفسها على واقع الحياة، وأحدثت تحوّلا جذريّا في الحياة السِّياسيَّة، ولعبت الخبرة والكفاءة دورهما في تحرير الإنسان من قيود التبعية والتقليد الأعمى. بل جعلت الحياة السِّياسيَّة تعيش أوج ديمقراطيتها رغم ضنك العيش وقلّة الموارد وتداخل المتغيّرات الاجتماعيَّة وتشعّبها.

ومنذ بداية عهد الأئمة في عُمان كان الاختيار منصبًّا على من يملك ناصية العدل والحزم والحسم، ومن له درايةٌ بالواقع، وحكمةٌ وحنكةٌ في التعامل مع قضايا الواقع دون تهييج الرأي العام، وتوفير أقصى درجات الأمن والأمان حتَّى يشعر الجميع أنَّهم في رعاية إمام عادل. وحتى تتمّ حلقات التكامل البشري فلا بأس أن تتمتّع شخصيَّة الإمام بالسمات والخصائص اللازمة لإظهار الهيبة التي يتمتع بها، وبالأناقة والعناية بالهندام والنظافة. فتلك من الأساسيات التي تتأثر بها الرّعيّة حينما يكون إمامها أو رئيسها بهذه المواصفات الخَلقية والخُلقية. فهل كان الرجل الذي سيحكم البلاد في الفترة القادمة يملك هذه المواصفات؟

محمَّد بن عبد الله الخليلي رجل ذو هيبة ووقار، عاش في عائلة ميسورة. يتصف بالوسامة والعناية بالمظهر. فقد جاء في نهضة الأعيان: "من صفات الإمام الخَلقية أبيض اللون، وحسن الخَلق، ونحيف البنية، طويل القامة، متوسط حجم اللحية ليست طويلة ولا قصيرة، واسع العينين، يمشي مسرعا، مرتديا السكينة".

وأمَّا عن أخلاقه فقد كان شديد الفراسة، ينظر بنور الله تعالى كما قال رسول الله ﷺ: "اتقوا فراسة المؤمن فإنَّه ينظر بنور الله"[1] كما أنَّه بعيدُ الصلف، بعيدُ الغضب إلاَّ إذا انتُهكت محارم الله، واسع الصدر، دائم الفكر، حمولٌ للأذى، أكثر دهره صامتا، إذا تكلّم تكلّم بعلم، وإذا سكت سكت عن أدب.

وقد كان كثيرا ما يفاجئ من أراد مناجاته أو تكليمه بين الناس بالمعنى الذي جاء من أجله بعبارة وجيزة لا يحسنها الزائر؛ ليعرب له عن قصده. بالإضافة إلى أنَّه يباسط الناس الخاصَّة والعامَّة، ويقص عليهم القصص الدينيَّة والآداب الدنيوية، ولا يردّ سائلا ولا مسترفدا، ويسلي الموجع، ولا يملك ما بيده. أكْرمُ أهل زمانه، يقضي حاجة كل إنسان بغضّ النظر عن سنّه وجنسه. يقوم في بعض الأحيان بمعالجة المرضى الضعفاء. ملك الناس بالمحبة والسياسة واللّين وطيب الخُلق لا بالقوة والجبروت[2].

وقال أبو بشير السالمي: "كان الإمام محمَّد بن عبد الله الخليلي قبل ارتقائه

١) حديث ضعيف رواه الترمذي رقم ٣١٢٧. ورواه الطبراني في الكبير وابن جرير الطبري في التفسير (١٤/ ٤٦).
٢) السالمي: نهضة الأعيان، ص٣٧٨-٣٧٩. وينظر: السرحني: قلائد المرجان في ذكر السيرة العطرة لأئمة عمان، ص٤٦.

عرش الإمامة في رغد من العيش، حيث كان متأنّقا في اللّباس والمأكل والمشرب، ذلك؛ لأنَّه ورث عن آبائه ثروة كبيرة، فباع أصولها بمائة ألف قرش،..... ولما تولّى أمر المسلمين رغب عن ذلك كله إلى الزهد والتواضع، فأنفق جميع ماله في سبيل الله وخدمة المسلمين. ومضى ﷺ في سيرة رسول الله ﷺ وسيرة خلفائه الراشدين وأصحابه الكرام - رضي الله عنه وأرضاه -"[١].

وبعد سرد بعض من صفاته التي أهّلته أن يقود المرحلة المقبلة من الحياة السِّياسيَّة. بويع محمَّد بن عبد الله الخليلي في مراسم مهيبة إماما على المسلمين يوم الجمعة الثالث عشر من شهر ذي القعدة سنة ١٣٣٨هـ. حيث اجتمع العلماء والأعيان ومشايخ القبائل وأهل الحل والعقد بجامع نزوى وأجمعوا على مبايعته. وكان على رأس المبايعين له الشيخ العلاَّمة رئيس القضاة أبو مالك عامر بن خميس المالكي رحمه الله[٢]. ثمَّ توالى الناس على مبايعته والإقرار والقبول بإمامته، وإظهار الولاية والطاعة له في عرس ديمقراطي شهدته عُمان في تلك السنة النورانية. "وعلى إثر ذلك قام العلاَّمة الشيخ عامر بن خميس المالكي - رحمه الله - فخطب في الناس خطبة العقد، ثمَّ قام أبو زيد فخطب في العسكر، وبعد انتهاء الخطبتين انفضّ المجلس ودخل الإمام دار الإمامة"[٣]. فالذين عقدوا الإمامة للإمام محمَّد بن عبد الله الخليلي متمرسون في العمل السياسي لهم السبق والرّيادة في تهدئة الأمور، وتوجيه العامَّة نحو الاختيار الأفضل.

قال الشيخ أبو اليقظان - رحمه الله - مصوّرا المشهد السياسي في عُمان الداخل: "فإذا وقع الإجماع على انتخاب إمام وجب على أهالي البلاد أن يسمعوا له ويطيعوه، ووجب على منتخبيه أن يكونوا أول السامعين والمؤيدين والمقاتلين بين يديه إذا مست الحاجة"[٤]. وقد وقع الإجماع على تعيين محمَّد بن عبد الله الخليلي إماما على المسلمين وبايعوه وعاهدوه على الطاعة ما دام يسير فيهم سيرة العدل والإنصاف.

---

١) السالمي: نهضة الأعيان، ص٣٧٩.
٢) المصدر نفسه، ص٣٧٦-٣٧٧.
٣) المصدر نفسه، ص٣٩٦.
٤) سليمان الباروني باشا في أطوار حياته، ص٥٨.

كان الإمام في ذلك الوقت في ريعان شبابه، إذ لم يتجاوز التاسعة والثلاثين[1] من عمره. وهو العمر الذهبي في حياة الإنسان العمليَّة؛ لأنَّ إدارة دولة في حاجّة ماسة إلى عقل رشيد وسديد. يخرجها ممَّا هي فيه من الصراعات، وفي حاجة ماسّة إلى شخصيَّة تتمتع بالنشاط والحيوية. كان يعلم أن السياسي لا بد له من مستشارين في مختلف مجالات الحياة، فكانت نظرته فاحصة ثاقبة، ورؤيته بعيدة المدى، لا يجد الهوى في نفسه سبيلا، ويقطع حبال الأماني كلّما راودته شكوك بالعزة والعظمة. فقد عينّ الشيخ عيسى بن صالح الحارثي مستشارا عسكريا وسياسيا دبلوماسيا لما يتمتع به من وقار واتزان، ويحظى باحترام كزعيم عملي من زعماء البلاد. وقرّب إليه زمرةَ العلماء الأوفياء الذين عاشوا فترة من الزمن مع سلفه الإمام العادل سالم بن راشد الخروصي - رضي الله عنه وأرضاه - الذين خَبروا السياسة والحروب وعَلموا مواضع الخطر والخلل في أركان الدولة الجديدة الفتيّة بقيادة الشاب الإمام محمَّد بن عبد الله الخليلي - رضي الله عنه وأرضاه -.

وقد بينّ الشيخ أبو اليقظان هيكل الإمامة في ذلك الوقت عندما قال: "الإمام في الداخل كالسلطان في الساحل. والشيخ في المنطقة الممتازة هو الحاكم المطلق وفي كل ولاية والٍ وقاضٍ شرعي وجندٌ بقدر سعة الولاية وله قائد..... فالأهالي بفطرتهم جنود محليون، ولا يسود البلاد إلاَّ حكم الشريعة الإسلاميَّة سواء في ذلك الساحل أو الداخل. والحدود الشَّرعيَّة تقام في منطقة الإمام دون هوادة"[2].

فمن خلال سيرته العظيمة والعطرة، الموثّقة في الكتب والمؤلفات العديدة والمتعدّدة، تبيّن أن الإمام محمَّد بن عبد الله الخليلي ﷺ سار في الناس سيرة حسنة. شهد له أساتذته وتلامذته وكل من عاصره شهادات موثّقة ذات وزن كبير. وكثير منها مدوّن في مظان الكتب، بل حاز إعجاب غير المسلمين عندما رأى بعضهم الإمام وهو يدير شؤون المسلمين، فكان خير خلف لخير سلف.

فهل تعدُّ عمليَّة اختيار محمَّد بن عبد الله الخليلي للإمامة عمليَّة ديمقراطية

---

١) إذا اعتبرنا مولده سنة ١٢٩٩هـ، ومبايعته كانت سنة ١٣٣٨هـ، فإنَّ عمره وقت استلام الحكم لم يتجاوز التاسعة والثلاثين وهو في قمة النشاط والحيوية.

٢) سليمان الباروني باشا في أطوار حياته، ص٥٨.

بالمفهوم الحديث للمسار السياسي؟ وهل يمكن أن نسمّي ذلك تحوّلا دراماتيكيًّا (نوعيا) في العمليَّة السِّياسيَّة؟ وهل يمكن أن يصبح نموذجًا حيًّا في الانتخابات الحديثة يخرج العمليَّة الانتخابية برمّتها من المأزق السياسي الذي تعاني منه الدول؟

ملء الساحة السِّياسيَّة:

بتعيين الإمام محمَّد بن عبد الله الخليلي، اكتمل المشهد السياسي في عُمان الداخل، واستقر الوضع في البلاد، وحل الأمن والأمان مكان الخوف والاضطراب، ولم يعد هناك فراغ في السلطة بل سارت العمليَّة الانتخابية وفق الأسس الديمقراطية وحسب المفهوم الشوري للحكم. وبعيدا عن المفهوم الوراثي للحكم الذي أثبت فشله في اختيار الحاكم الكفء كانت عمليَّة انتخاب الإمام محمَّد بن عبد الله الخليلي ديمقراطية من الطراز الرفيع. هذا المسار الذي تفرد به الإباضيَّة دون غيرهم من المذاهب الأخرى له أصوله السِّياسيَّة المتعارف عليها في منهج أهل الحق والاستقامة[١]، غير أن التحول الدراماتيكي الذي حصل في الحياة السِّياسيَّة جعل الإباضيَّة - حسب رأيي- يتبنون محاور أساسية للوصول إلى الحكم، وهي:

الترشيح: دأب الإباضيَّة منذ تأسيس ما يعرف بالحكم السياسي على مبدأ الترشيح لا الترشّح. يرشّحهم غيرهم ولا يرشّحون أنفسهم؛ عملا بقول الرسول ﷺ: "من تواضع لله رفعه"[٢] وقوله ﷺ لأبي ذر الغفاري لما طلب الولاية: "إنك ضعيف، وإنها أمانة، وإنها يوم القيامة خزي وندامة إلاَّ من أخذها بحقها وأدى الذي عليه فيها"[٣]. فهم يأنفون أن يقدّموا أنفسهم؛ ليحكموا الرعية دون أن يُقْدم أهل الحل والعقد على ترشيحهم؛ مخافة من الله ﷻ، وخوفا من التقصير، وتواضعا منهم، وتأصيلا لركن الاختيار وهو ركن أساسي في العمليَّة السِّياسيَّة. فالذي يرشّح نفسه للإمامة يجلب لنفسه تهمة تحقيق مآربه الشخصيَّة بعد جلوسه على العرش، وقد يستهويه الكرسي فيستبد بالحكم. وإن كان ليست له نية في ذلك إلاَّ أن الشبهة قائمة، ومادامت الشبهة قائمة فإن آثارها قد تطال الرعية

١) كلام جميل للشيخ محمَّد السالمي في هذا المجال، ينظر: نهضة الأعيان، ص١٦٥.
٢) أخرجه ابن ماجه من حديث أبي سعيد ورواه أبو يعلى وأحمد.
٣) رواه مسلم في صحيحه والإمام أحمد في مسنده.

في المقام الأول، لذلك عمل الإباضيَّة على تنزيه أنفسهم من خلال عدم الترشّح. أمَّا إذا رشّح أهل الثقة في البلاد الإمام فيظل مأمون الجانب، بعيدا عن أي شبهة؛ لأنَّه لا يدري إن كان هو المرشّح أو غيره، ويبقى من يحكم البلاد في وجلٍ وخوفٍ من التفريط في أداء الأمانة[1].

الاختيار: بعد أن تتحدّد قائمة المرشحين من قبل أهل الحل والعقد - وقد يكون هناك أكثر من مرشّح للإمامة- تتم عمليَّة الاختيار -وهي عمليَّة دقيقة وليست سهلة كما يعتقد بعض الناس- وفق معايير وضوابط معيَّنة ومحددة ومواصفات عالية. ثمَّ يستعرض أهل الحل والعقد جميع الحالات التي رشّحوها للإمامة حالة بعد حالة. ويرون مدى توافقها مع مواصفات الإمام العادل. فمن نقصت فيه صفة من الصفات طُرح من القائمة. ومن اتصف بجميع الصفات حاز على الثقة ورُشِّح ليكون في مقام المسؤولية.

التكليف: إذا توافق العلماء ومن يمثلون النخبة من الشعب على إمام يملك جميع المواصفات التي حددها الشرع لنيل ثقة الشعب يقومون بتكليفه بالإمامة. وهي عمليَّة ديمقراطية شورية منذ الصدر الأول للإسلام؛ لأنَّ عمليَّة التكليف تتبعها عمليَّة العزل إن هو لم يسِر على طريق السلف الصالح. وبالتالي فإن الإمام إمّا أن يثبت جدارته في الأمانة والثقة والصدق. وأمَّا أن يحيد عن الطريق، ويخالف الأمر، ويعرّض نفسه للمساءلة وبالتالي العزل أو الإقالة.

البيعة: وهي مفهوم تجريدي (تراجيدي) للحكم السياسي، تتم بموافقة أهل الحل والعقد، وهم فئة العلماء والعقلاء والحكماء من الأمَّة على تعيين الإمام ومبايعته. على أن يكون عادلا بين الرعية منصفا في حكمه، عالما بأحوال الناس، منصتا لهمومهم، مبادرا لحل مشاكلهم، مسؤولا عن أمنهم وأمانهم. وعلى الرعية الذين يبايعونه الطاعة والولاء ومساندة الإمام والذود عن حياض الوطن والقيام بالواجبات المنوطة بهم.

تتم المبايعة أولا من العلماء والشيوخ والأعيان ثمَّ عامَّة الشعب. وهي الإعلان

---

١) لمزيد من التفاصيل ينظر: غباش: عمان الديمقراطية الإسلاميَّة، ص٧٢-٧٣. وينظر: صور عزل الإمام وخلعه وطلب الإقالة في الفكر السياسي، ص١٥٢-١٥٦.

الرسمي لتنصيب الإمام. ومنذ تلك اللحظة تصير الأمور إليه وهو الذي يصدر القرارات المهمة لتعيين من يراه صالحا لخدمة الأمَّة من المستشارين والوزراء والولاة الذين يمثلونه في أرجاء البلاد، ويعتمد عليهم في المهمّات وتصحيح المسار.

ذلك هو ملخّص التركيبة السِّياسيَّة عند الإباضيَّة. وهو النهج الذي سار عليه الإباضيَّة زمن الإمام الخليلي - رحمه الله -. غير أن هناك نقطة مهمّة في الحكم نريد أن نعرّج عليها وهي غير واردة في الدساتير الحديثة التي اعتمدت الديمقراطية الشكلية في اختيارها الرؤساء، وهي مدة بقاء الإمام في الحكم. إذ لا تنص الأعراف الانتخابية في العهد الإسلامي على تحديد مدة بقاء الإمام أو الخليفة في الحكم. وإنَّما تحدد نهاية حكمه إما بالوفاة أو العزل.

فالإمام ليست أمامه مدّة محددة يقضيها ويرحل. بل إن بقاءه مرهون بعدله وإنصافه. فهو مراقب من قبل هيئة العلماء. وحكمه يبقى مادام يسير على نهج الاستقامة. فإن رأوا فيه ما يخل بالمروءة أو ما يضعضع الحكم نتيجة ميله لقبيلة أو عرق أو غير ذلك أو يستبد في حكمه فإنَّه يُعزل فورا ويُستبدل بغيره. وكذا الأمر في حالة الوفاة. أمَّا أن تقام انتخابات في كلِّ خمس سنوات فذلك ممَّا لا يستساغ حتَّى في وقتنا الحاضر حسب رأيي؛ لأنَّ الحاكم أو الإمام لا بد أن تعطى له المدة الكافية للإصلاح والتغيير. ولا تحدّد بمدة زمنية قصيرة؛ لأنَّه قد لا يستطيع أن يفي بوعوده خلالها، فيعدُّ خائنا في نظر البعض من الناس، بل عليه أن يواصل العمل إن كان موقنا أنَّه سيبلغ الهدف.

ولا شك أن هذا التحول الذي حدث في عهد الإمام محمَّد بن عبد الله الخليلي قد جعل الحياة السِّياسيَّة والاجتماعيَّة والاقتصاديَّة مستقرة؛ لأنَّ عمليَّة الانتخاب سارت على النحو الديمقراطي الذي يُعتمد فيه على الكفاءة لا على الجنس أو العرق. وليس بالضرورة أن تأخذ عمليَّة الانتخاب شكلا معينا ومحددا. إذ لم يرد في القرآن الكريم ولا في السنَّة النبويَّة الشريفة قواعد الحكم. بل اجتهد كل فصيل كيفما يراه صالحا، وبالتالي لا تقتصر عمليَّة الاختيار على صناديق الاقتراع باعتبارها الحل الوحيد لاستقصاء آراء الشعب كما يحب أن يسميها رجال الساسة اليوم. بل هناك طرق أخرى قد تكون أكثر فاعلية ولها نتائج مثمرة على الحالة الأمنية والاقتصاديَّة. ولكل عصر ظروفه واستثناءاته تقتضي من

العمليَّة السِّياسيَّة أن تكون وفق رؤى واستراتيجيات محددة.

فالحياة السِّياسيَّة ونظام الحكم في البلاد يعتمدان في الأساس على اجتهاد العلماء والفقهاء والعقلاء والحكماء ورجال القانون. لكن الدساتير الحديثة لا يمكن اعتبارها نموذجا رائعا للحكم أو ملزمة للناس في كلِّ عصر وفي كل زمان ومكان. أو أنَّها ثابتة لا تتغيّر ولا تتبدّل ولا تُنقّح، بل يمكن أن تتغير الطرق والأساليب المنهجية في الحكم حسب معطيات العصر وظروفه. فما كان شائعا في بداية القرن العشرين قد لا يصلح في القرن الحادي والعشرين، وما طرأ على الحكم في العصر الحديث ليس بالضرورة أن يكون هو أساس النجاح في كلِّ الأحوال. فقد تكون هناك طرق أخرى مثلى تستدعي تغيّر الأحوال واتِّباع مسالك جديدة قد تكون مفيدة وناجعة، وتسير بالبلاد نحو الأمان. ولعل التجربة الخليلية خير مثال على ذلك، إذ تبلور الحكم الديمقراطي في ظل سياسة الاتزان التي سلكها الإباضيَّة في تاريخهم النضالي. وهم في كلِّ مرة ينتجون إبداعا سياسيا تعتمد عليه الدساتير الدولية.

خاتمة:

لقد تبين ممَّا سبق أن انتخاب الإمام محمَّد بن عبد الله الخليلي – رحمه الله – مرّ بمراحل ديمقراطية. فمنذ اغتيال الإمام سالم بن راشد الخروصي، أدرك العلماء وأهل الحل والعقد هول الموقف. وما زالت الفتنة التي قامت بعد انهيار دولة اليعاربة تخيمّ في أذهانهم. وخوفا من حالة الانفلات والفوضى والحروب سارع هؤلاء إلى إخمادها قبل انتشار أوارها. وعقدوا العزم على انتخاب الإمام الجديد في أقرب فرصة ممكنة. وفعلا بعد ثمانية أيام على الأرجح تم تعيين الشاب محمَّد بن عبد الله الخليلي – رحمه الله – إماما على المسلمين بعد أن أجمعت كل القوى على صلاحه وكفاءته وتأهّله. ومن هنا كانت النتائج التالية:

– لا يعترف الإباضيَّة بنظام الوراثة في الحكم، بل إنَّهم يجعلون الكفاءة والعدل بين الرعية أساس الاختيار. وإن كان الابن كفؤا ولم ترد ملاحظات على مروءته وصلاحه فيمكن أن ينتخب. وأن يكون إماما كما حدث في الدَّولة الرستميَّة بالمغرب العربي.

- اخترع الإباضيَّة نظاما جديدا في الحكم وهو الترشيح ثمَّ الاختيار ثمَّ التكليف. فالإمام لا يرشِّح نفسه لأنَّ في ترشيح نفسه شبهة. والشبهة مرفوضة في نظام الحكم الإباضي حتَّى لو كان الرجل كفؤا. وبالتالي فإن الإمام المنتخب يخضع للتمحيص والتدقيق حتَّى يكون ضمن القائمة. وشروط الإمامة عند الإباضيَّة معروفة تميزوا بها عن غيرهم من المذاهب الأخرى. ومن ثمَّ فإذا رشّح أهل الحل والعقد شخصا أو أكثر للإمامة وهم الذين يمثلون الشعب، واختارهم الشعب؛ لأمانتهم وللثقة الكاملة في حكمهم على الأشخاص وتمييز الطيب من الخبيث، تقع عمليَّة الاختيار بين المرشحين إن كانوا أكثر من واحد. أمَّا إذا كان المرشح واحدا فيتم تكليفه بالإمامة. وإذا تم التكليف لا يحق لهذا الإمام أن يرفض. وإذا رفض تقطع عنقه كما أراد فعل ذلك الإمام السالمي مع الإمام سالم بن راشد الخروصي - رحمهما الله -.

- البيعة أو الانتخاب، فبعد أن يتم التكليف من العلماء الأجلاء تعقد ما يسمى البيعة أو المهرجان الانتخابي كما هو متعارف عليه اليوم. وفيه يقوم الشعب بانتخاب الإمام في جو ديمقراطي بهيج بعيدا عن كل المناوشات والخصومات والتأثيرات والحملات الانتخابية الادعائية التي تقوم بها الدول اليوم. ففي ذلك اليوم يصبح الإمام مكلّفا رسميا وتوكل إليه جميع المهمات والصلاحيات وما على الشعب إلاَّ الطاعة والولاء ما دام يحكم بالعدل والإنصاف.

- يجوز للعلماء وهم الفئة التي تمثل الشعب عزل أو إقالة الإمام إذا رأوا فيه ما يخالف الشرع، أو ما يخلّ بالمروءة، أو ما يدلّ على الفساد الإداري أو المالي أو غير ذلك. وما عدا ذلك لا يحق للشعب أن يحتجّ أو يرتجّ في أي وقت يريده، بل عليه أن يعمل مع الحاكم لتوطيد الحكم ولبسط الأمن والأمان.

- ما تميّز به الإباضيَّة في نظام الحكم فعلا عن الدساتير الحديثة التي جعلت صندوق الاقتراع هو الفيصل في الانتخاب وحددت مدة للرئيس، هو عدم تحديد مدة بقاء الإمام. فبقاؤه مرهون بعدله وإنصافه وقدرته على ممارسة الحكم وما عدا ذلك هو مرفوض. وهو المنطق الذي يفرض نفسه، فإن الإمام المعين أو الرئيس لا بد أن يمنح المدة الكافية لتحقيق التنمية المستدامة والعدل بين الرعية، فليست مدة أربع سنوات أو خمس سنوات كافية لأن يعمل الرئيس في حقل التنمية وبسط

الأمن والأمان فلا بد له من وقت طويل؛ لأنَّ الاستراتيجيات لا بد أن تكون طويلة المدى لثبات مدى فاعليتها. فما أن يأتي رئيس يريد أن يطبق خطة معيَّنة حتَّى تأتي انتخابات تزيحه عن الحكم، ويأتي خلفه فينسف ما قام به في لمحة عين ليبدأ خطة جديدة وهكذا، فأيهما أفضل؟

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- أبو اليقظان، إبراهيم بن عيسى: سليمان الباروني باشا في أطوار حياته، الدار العُمانيَّة، ١٣٧٦هـ/١٩٥٦م.
- البسام، د. علي بن حسين بن عبد الله: الأوضاع السِّياسيَّة والاقتصاديَّة في سلطنة مسقط وأثرها على الملاحة والتجارة في عهد السلطان تركي بن سعيد وابنه فيصل،١٨٧٣- ١٩١٤م.
- التركي، د. عبد الله بن إبراهيم: قيام نظام الإمام في عُمان (١٣٣١- ١٣٣٩هـ/ ١٩١٣-١٩٢٠م)، بحث من الإنترنت منشور في مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلاميَّة، العدد (٤٦) محرم ١٤٣٠.
- جهلان، عدون: الفكر السياسي عند الإباضيَّة من خلال آراء الشيخ محمَّد بن يوسف اطفيَّش، جمعية التراث- القرارة، الجزائر.
- جيران لاندن، روبرت: عُمان منذ ١٨٥٦ مسيرا ومصيرا، ط٥، وزارة التراث القومي والثقافة، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
- الحارثي، سعيد بن حمد: اللؤلؤ الرطب في إبراز مستودعات القلب، لا طبعة ولا دار نشر ولا تاريخ.
- الخروصي، د. سالم بن هلال: الفكر السياسي عند الإباضيَّة والزيدية، ط١،مكتبة مدبولي، ٢٠٠٦ م.
- الخميسي، يوسف بن ناصر: ولادة عاصمة الثقافة الإسلاميَّة، بيت الغشام للنشر والترجمة، ط١، مسقط، ٢٠١٥م.
- الريامي، ناصر بن عبد الله: زنجبار شخصيات وأحداث (١٨٢٨-١٩٧٢)، ط٣،

بيت الغشام للصحافة والنشر والترجمة والإعلان، ٢٠١٦ م.

- السالمي، أبو بشير محمَّد بن عبد الله: نهضة عُمان بحرية عُمان، من مكتبة التراث، (د.د، د.ط).
- السرحني، إسماعيل بن إبراهيم: قلائد المرجان في ذكر السيرة العطرة لأئمة عُمان، مسقط، وزارة التراث القومي والثقافة، ١٩٩١م.
- الشعيلي، محمَّد بن حمد: التنافس البريطاني الفرنسي في عُمان ١٨٨٨-١٩١٣م، دراسة سياسية، ط١، دار الفرقد للطباعة والنشر، دمشق سوريا، ٢٠١٤م.
- الشكيلي، إبراهيم بن محمَّد بن حامد: مدرسة الإمام محمَّد بن عبد الخليلي وأثرها في نشر العلم، (د.د)، ط١، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.
- الطائي، عبد الله بن محمَّد: تاريخ عُمان السياسي، مكتبة الربيعان للنشر، الكويت، ط١.
- العبيداني النخلي، حميد بن محمَّد بن رزيق: الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيديين، عرض ودراسة الدكتور عبد الله محمَّد جمال الدين، لا دار نشر، القسم التاريخي.
- غباش، د. حسين: عُمان الديمقراطية الإسلاميَّة، تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث، ١٥٠٠- ١٩٧٠، ط٣،دار الفارابي، بيروت، لبنان، ١٩٩٩.
- الفارسي، ناصر بن منصور: نزوى عبر الأيام، معالم وأعلام، ط١،أصدرته إدارة نزوى بمناسبة عام التراث العُماني ١٩٩٤م، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
- المسكري، سيف بن عدي: الإمامة والصراع على السلطة في عُمان أواخر دولة اليعاربة، (١١٣١هـ / ١٧١٩م - ١١٦٢هـ / ١٧٤٩م) ط١،بيت الغشام للنشر والترجمة، مسقط، ٢٠١٥م.
- النعماني، حمد بن حميد: مقال خاص كتب لموقع قلعة التاريخ على مواقع التواصل الاجتماعي.
- الهاشمي، سعيد بن محمَّد: دراسات في التاريخ العُماني، النادي الثقافي، مسقط، ط١،دار الفرقد ٢٠١١ م.